

الأول هو تعزيز استقلالية البلديات والإدارات. كانت الاستثمارات الجماعية مسؤولية الدولة عن خمسي قيمتها تقريباً، الطرق الثانوية والنقل العام الحضري والمياه هذا النظام المتناغم ظاهرياً يخفي عيباً أساسياً: الإشراف المتعدد الذي يُمارس على المجتمعات الخ. تم منح إعانات الدولة للمجتمعات المحلية على أساس مخصص، تنفيذي من المحافظ إلى رئيس المجلس العام، وللتغلب على مساوئ تجزئة البلديات (واحدة من كل بلديتين يقل عدد سكانها عن 500 نسمة)، تطلب التطوير مستوى متوسطاً بين البلدية والدولة، يبدو تقسيم الإدارات ضيقة (كان المشرع عام 1791 قد وضع قاعدة السماح لأي مواطن بالوصول إلى العاصمة في يوم واحد على ظهور الخيل)، وبالتالي تقليل عددها بنحو حوالي عشرة؛ دون أي تأثير مباشر على التعامل مع الحالات؛